مدى انعكاس حرية الرأي والتعبير على انتشار الشائعات وأثرها على الاقتصاد القومي المصري

بحث مقدم

للمؤتمر العلمي السادس " القانون والشائعات " المنعقد فـي الفتـــرة من ٢٢-٢٣إبريل٢٠١٩- بكلية الحقوق - جامعة طنطا

دكتور

أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة طنطا

١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م

مقدمه:

تشهد الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية حرب شائعات غير مسبوقة، تستهدف كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد ساعد على سرعة انتشار هذه الشائعات التقدم الهائل في وسائل الاتصال وبصفة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية " الانترنت ".

يعتمد مروجوا الشائعات – بصفة أساسية – على الترويج لخبر أو معلومة لا أساس لها من الصحة، أو المبالغة في سرد خبر يحتوي على جزء ضئيل من الحقيقة أو التقليل من شأن أمر هام، لذا تعد الشائعات عصب الحرب النفسية وتنتشر بصورة سريعة بأوساط أفراد المجتمع لتؤثر على الفكر والعقيدة والروح المعنوية للمواطنين بهدف زعزعة أمن واستقرار المجتمع.

يسعى البعض إلى ترويج الشائعاتبدعوى ممارسته لحقه في حرية الرأيوالتعبير التي تعتبر حقاً من حقوق الإنسان، حيث نصت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود الجغرافية، كما نصت المادة ١٠ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أنه لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية[١].

وأكد الدستور المصري في المادة (٦٥) أن حرية الفكر والرأي مكفولة[٢].كما تواترت أحكام المحكمة الدستورية العليا مؤكدة على كفالة حرية الرأي والتعبير

(١) هشام بشير: **حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير**، جامعة بني سويف، بدون سنة نشر، ص ١.

(٢) نص المادة (٦٥) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

باعتبارها من الحريات الأساسية للنظام الديمقراطي(١)، وقد أكدت على ذلك في أكثر من حكم لها(*).

ومع انتشار القنوات الفضائية العابرة للحدود السياسية بين الدول، وتنوع اهتماماتها ما بين سياسية ودينية وعامة، ومع التداخل بين الصحافة والتليفزيون وثورة المعلومات والاتصالات، كان علينا أن نتوقف عند مدى حرية التعبير والحدود الفاصلة بينهاوبين إطلاق الشائعات والترويج لها(٢).

إن تنامي الشائعات المغرضة في المجتمع المصري، ينعكسبصورة سلبية على الاقتصاد المصري بشكل عام، كما يؤثر على مناخ الاستثمار بالبلاد،إذ أن استمرار تعرض المستثمرين المصريين أو الأجانب للمزيد من الشائعات السلبية – حتى وإن كانت غير حقيقية – قد يدفعهم إلى الاستثمار خارج حدود الدولة، خوفاً على تأثر استثماراتهم أو تعرضهم لخسائر مالية باهظة.

أهميةالدراسة:

تبرزأهميةالدراسةمنحيث ضرورة الوقوف على الحدود الفاصلة بين حرية التعبير والرأي، وبين ترويج الشائعات، نظرالًخطورة الأخيرة وتأثيرها المباشر على أفراد المجتمع، فقد تؤدي إلى تفكك وتدهور المجتمع كما قد تؤدي إلى تماسكه وفقا لدورها في خفض أو رفع الروح المعنوية لأفراده، إذ أنه من خلال الشائعات يمكن أن تتبدل أو تتغير مواقف الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم،لذا فالشائعات تعد أحد أهمالأدوات التي

(١) خالد مصطفى فهمي: **حرية الرأي والتعبير**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢، ص ٥.

(*) منها الحكم الصادر في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٦ قضائية والذي جاء فيه " ويتعين بالتالي أن يكون انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته، حقاً مكفولاً لكل مواطن، وأن يتم التمكين لحرية عرض الآراء وتداولها بما يحول – كأصل عام – دون إعاقتها، أو فرض قيود مسبقة على نشرها".

(٢) علي الدين هلال: **الإعلام بين الحرية والمسئولية**، مجلة النهضة، المجلد١١، العدد ٤، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١.

تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والنفسية، والثقافية للشعوب،كما أنها يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية لزعزعتها، من خلال طرح شائعات تتعلق بالإخلال بالاتفاقيات والمعاهدات من أجل كسب الرأي العام العالمي والنيل من أمن واستقرار المجتمعات.

تعتبر الشائعاتأحد أهم أسلحة الحرب النفسية والدعائية، فهي سلاح يتطور مع تطور المجتمعات وتقدم التكنولوجيا. لذلككانت أهمية دراستناللشائعات في عصر المعلومات الذي نعيشه، حيث النمو المستمر والمتراكم والهائل للمعلومات في مختلف أوجه النشاط الإنساني، والذي يمكن أن يُستغل من قبل مروجوا الشائعات كمناخ ملائم لإطلاق شائعاتهم المغرضة.

أهداف الدراسة:

- الاهتمام بدراسة ظاهرة إطلاق الشائعات،باعتبارها أحد أهم أسلحة الحرب النفسيةالتي يتعرض لها المجتمع المصري خلال المرحلة الراهنة.
- إبراز أهمية التفرقة بين ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، وبين الترويج للشائعات الهدامة.
- التعرف على انعكاسات حريةالرأي والتعبير على انتشار الشائعات.
- التعرف على الآثار السلبية لانتشار الشائعات المغرضة وتأثيرها على الاقتصاد القومي المصري.
- التوصل لرؤية فعالة لمواجهة الشائعات وتفادي مخاطرها.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب رئيسية لاختيار هذا الموضوع، أهمها مايلي:

- تناميظاهرة إطلاق الشائعات خلال الفترة الأخيرة، وانعكاساته السلبية على المجتمعوالاقتصاد المصري بصفة عامة.
- عدم تمييز العديد من أفراد المجتمع بين ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والرأي، وبين الترويج للشائعات الهدامة.

- التقدم المذهل في التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال،ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت التي ساعدت على نشر وترويج الشائعات في أسرع وقت ممكن.

إشكالية الدراسة:

- صعوبة تمييز العديد من أفراد المجتمع المصري بين الحق في حرية الرأي والتعبير، وبين الترويج للشائعات الهدامة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، خاصة في الآونة الأخيرة التي أعقبت قيام ثورتين بالبلاد، وما أفرزته تلك المرحلة الزمنية الهامة في تاريخ الدولة المصرية من تناميظاهرة إطلاق الشائعات، وما لها من آثار سلبية على المجتمعوالاقتصاد المصري.
- تأسيساً على ذلك، ومع عدم إيجاد حلول جذرية للقضاء على تلك الظاهرة التي أصبحت من أخطر أمراض العصر، كان لابد من البحث حول مدى انعكاس حريةالرأي والتعبير على انتشار الشائعات وأثرها على الاقتصاد القومي المصري، بهدف التوصل لرؤية فعالة لمواجهة الشائعات وتفادي سلبياتها ومخاطرها على المجتمع.

لذا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- كيف يمكن مواجهة خطر انتشار الشائعات، وما المعيار الفاصل بين الحق في حرية التعبير والرأي، وبين ترويج الشائعات المغرضة، وكيفية التوصل لرؤية شاملة لمواجهة الشائعات في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما مفهومحرية الرأي والتعبير؟

٢) ما الأساس الدستوري والتشريعي لحرية الرأي والتعبير في مصر؟

٣) ما مفهومالشائعة، والدوافع وراء انتشارها؟

٤) ما الأنواع المختلفة للشائعات؟

٥) ما العوامل المحفزة لانتشار الشائعات؟

٦) ما مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج للشائعات؟

٧) ما أثر الشائعات على الاقتصاد القومي المصري؟

٨) ما السبل الفعالة لمواجهة الشائعاتوتفادي مخاطرها؟

منهجالدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

خطةالدراسة:

ستكونخطةدراستامنخلالمباحثثلاثة،علىالنحوالتالي:

المبحث الأول: **مفهوم حرية الرأي والتعبير وأساساهاالدستوري والتشريعي في مصر.**

المبحثالثاني: **مفهوم الشائعات وعوامل انتشارها.**

المبحثالثالث: **أثر الشائعات على الاقتصاد القومي المصري.**

النتائج.

التوصيات.

المبحث الأول

مفهوم حرية الرأي والتعبيروأساساها الدستوري والتشريعي في مصر

تعتبر حرية الرأي والتعبير موروث إنساني يستهدف احترام كرامة الإنسان وحماية المجتمع، وتم إرساء هذا الحق على مدى التاريخ عبر رسالات سامية وحركات إصلاح، وارتبط التمتع بهذا الحق بفترات التقدم والانتعاش الحضاري(١)، وتمتد هذه الحرية – التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان– لتشمل كافة صور التعبير عن الرأي الذي كفلته العديد من الدساتير والمواثيق الدولية(٢).

هذا، وسوف نستعرضمفهوم حرية الرأي والتعبير،وموقف المشرع المصري من التأكيد على كفالة هذا النوع من الحقوق والحريات الأساسية، وذلك في المطلبينالتاليين:

المطلب الأول

مفهوم حرية الرأي والتعبير

تعتبر حرية الرأي والتعبير(*)من الحقوق والحريات الأساسية التي تفرضها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، إذ أنها تعد أحد الركائز الأصلية في بناء أي نظام ديمقراطي، باعتبار أنها من الحقوق المطلقة التي لا تقبل التقييد بأي حال من الأحوال، كما أنها تمثل حجر الزاوية الذي لا غنى عنه في تبصير المواطنين والرأي العام بكافة ما يشهده المجتمع من أحداث وتطورات، ولإتاحة الفرصة لجميع أفراد

---

(١) ليلى عبد المجيد: **تشريعات الإعلام " دراسة حالة على مصر**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١.

(٢) عصام الدين فرج: **حرية الرأي والتعبير في مصر**، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

(*) تلتزم الدولة بموجب حرية المواطنين في التعبير، بتمكينهممن عرض آرائهم على اختلافها ونشرها بكل الوسائل.

المجتمع للمشاركة بالرأي والقول في تيسير شئون البلاد، فتفتح المجال حينئذ أمام النقد الجاد والبناء، فتنمو بورصة الأفكار وتزدهر الديمقراطية[١].

ويمكن تعريف حرية الرأي والتعبير – بصفة عامة – بأنها " حق الأفراد في التعبير الحر عما يعتنقونه من أفكار، دون أن يكون في ذلك مساس بالنظام العام وحقوق الآخرين ". وهي حق أساسي للإنسان، وإن كان تفسير معنى حرية التعبير يختلف اختلافاً كبيراً عند التطبيق من دولة لأخرى، ومن فترة تاريخية لأخرى في الدولة ذاتها[٢]. أو أنها " أن يتمكن كل إنسان من التعبير عن آرائه وأفكاره بأية وسيلة من الوسائل كأن يكون ذلك بالقول أو بوسائل النشر المختلفة كالبريد أو البرق أو الإذاعة أو المسرح أو السينما أو التليفزيون أو الصحف"[٣].

ويتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير حريتين متلازمتين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة إحداهما دون الأخرى، الأولى حرية الرأي، والثانية حرية التعبير. لذا فإن ضمان ممارسة هذا الحق يعد بمثابة الركن الرئيسي لبناء المجتمع الديمقراطي وتطويره واستمرار بقائه، وهو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فالهدف الرئيسي من حمايته وضمان تمتع الأفراد به، هو شحذ همم وطاقاتهم أفراد المجتمع، وإشراكهم في إدارة الحياة العامة بالبلاد، وضمان الحكم السليم من خلال متابعة الأحداث الجارية بالبلاد وإبداء الرأي فيها[٤].

---

(١)محمود شريف بسيوني، محمد هلال: **الجمهورية الثانية في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ص ٢٤.

(٢) كمال الجوهري: **الحدود القانونية لحرية الرأي**، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٣٩، ٢٠٠١، ص ١٦١.

(٣) عبد الحكيم حسن علي العيلي: **الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام " دراسة مقارنة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١١٥.

(٤) نزار أيوب: **حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية " دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية** "، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١، ص ٢.

وتعتمد ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير – وفقاً لهذا المفهوم – على حقوق وحريات أخرى. فمن جهة، يرتبط الحق في حرية الرأي والتعبير ارتباطا وثيقاً بحرية الإعلام بكافة أشكاله (الطباعة والنشر، والمرئي والمسموع، والنشر الإلكتروني)، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التجمع السلمي. ومن جهة أخرى، تعد ممارسة تلك الحقوق، المظهر العملي لممارسة الأفراد لحرية الرأي والتعبير، ولا نتجاهل هذا الترابط العضوي بينها عند تناوله الحق في حرية الرأي والتعبير من كافة جوانبه(١).

ويشتمل الحق في الرأي والتعبير على حرية كل شخص في التماس مختلف دروب المعلومات والأفكار، وتلقيها عن الغير ونقلها إليه، دونما اعتبار للحدود الإقليمية، وذلك بقصد تعدد مصادرها فلا تقتصر على مصادر بعينها، الأمر الذي يسمح بتعدد مواردها وأدواتها، وذلك سعياً لتعدد الآراء وابتغاء إرسائها على قاعدة من حيدة المعلومات. كما يشتمل أيضا على التعبير عن الخطاب السياسي والتعليق على الشئون العامة، واستطلاع الرأي، ومناقشة حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والتعبير الثقافي والفني والتدريس والخطاب الديني، كما أن نطاق هذا الحق يمتد ليشمل حماية كافة أشكال التعبير، ولغة الإشارة، والتعبير بلغة غير لفظية مثل الصور والقطع الفنية، والكتب، والصحف، والمنشورات، والملصقات، واللافتات، والملابس، وجميع أشكال التعبير السمعية والبصرية، وطرق التعبير الإلكترونية والشبكية(٢). أو بعبارة موجزة يشمل هذا الحق التعبير عن الآراء بغض النظر عن طبيعتها، ووسيلة التعبير المستخدمة.

---

(١) هشام بشير: **مرجع سابق**، ص ٥.

(٢) التعليق رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في يوليو ٢٠١١.

المطلب الثاني

حرية الرأي والتعبير في الدستور والتشريعالمصري

احتلت حرية الرأي والتعبير موقع الصدارة في المواثيق الدولية ودساتير الدول المتقدمة، وكانت مصر ضمنالدولالتي أكدت هذا النوع من الحريات الأساسية، فنصت عليها في كافةدساتيرها المتعاقبة منذ دستور ١٩٢٣، وحتى دستور ٢٠١٤.

نص دستور ١٩٢٣على أن " حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك في حدود القانون" (مادة ١٤)، وأن "الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي" (مادة ١٥)، ومن يطالع الدساتير المصرية المتعاقبةيتبين له استلهام المشرع الدستوري لمضامين دستور ١٩٢٣[١].

تضمن الدستور المصري الحالي، العديد من المواد التي كفلت حريةالرأي والتعبير بصفة عامة،وحرية الصحافة والإعلام بصفة خاصة، فقد بلغ عدد المواد التي تناولت هذه القضايا (١٥) مادة من إجمالي مواد الدستور البالغة ٢٤٧ مادة[٢]، فنص في المادة (٦٥) منه على "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر".كما نص في المادة ٥٤ على أن (الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس). كما ونص في المادة ٥٧ بأن (حرمة الحياة الخاصة وأنها مصونة لا تمس وأن للمراسلات

(١) نص المادتين (١٤، ١٥) من الدستور المصري، الوقائع المصرية، العدد ٤٢ " غير اعتيادي"، الصادر في ٢٠ إبريل ١٩٢٣.

(٢) راجع نصوص الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة)[١].

أما حرية الإبداعالفنيوالأدبي. التي تعد جزءا رئيسياً وجوهريا من حرية الرأي والتعبير، فقد أولاها المشرع الدستوري اهتماماً كبيراً، فلأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية، يتم النص صراحة على أنه " لا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري" [٢].

وبالنسبة للمؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، فقد أكدت المادة ٧٢ من الدستور أن تلتزم الدولة بضمان استقلالها بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية[٣]. ثم أفرد المشرع الدستوري فصلاً خاصاً بتنظيم مؤسسات الصحافة والإعلام، فاستحدثفي المادة ٢١٢ من الدستور هيئة أطلق عليها (الهيئة الوطنية للصحافة) كهيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهني،وإداري،واقتصاديرشيد [٤].

---

(١) نصوص المواد (٦٥، ٥٤، ٥٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٢) نص المادة (٦٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٣) نص المادة (٧٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٤) نص المادة (٢١٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

كما استحدث الدستور جهازا جديدا أطلق عليه (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام)، يكون طبقا لنص المادة ٢١١، هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنيوالماليوالإداري، ولها موازنتها المستقلة. كما ألزم الدستور هذا المجلس بأن يكون مسئولا عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي[١].

وأخيرا، يرى الباحثبأنه في إطار عدم الخلط بين هذا الحق وبين اتخاذ ممارسات خاطئة بترويج الشائعات، فإنه يجب على الجهات المعنية بالدولة مداومة توعية المواطنين من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بالوقوف على الحد الفاصل بين كيفية ممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير الذي كفله له الدستور، وعدم تعارض ذلك مع حقوق الآخرين سواء من أفراد المجتمع أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة، وبما لا يدع مجال لسريان وانتشار الشائعات أو يضعه تحت طائلة القانون.

(١) نص المادة (٢١١) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

المبحث الثاني
مفهوم الشائعات وعوامل انتشارها

يعتبرمصطلح الشائعة من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بعلم النفس والاجتماع والقانون والاقتصاد والانثروبولوجيا والسياسة وغيرها. هذا فضلاً عن ارتباطه الوثيق بالتقدم المذهل والمتلاحقفي ظل العولمة وثورة المعلومات الاتصالات، بحيث لا يمكن النظر إلى هذا المفهوم بمعزل عن التطور المستمر في تكنولوجيا وسائل الاتصال وتأثيراتها في ظهور وانتشار الشائعات(١).

على أثر ذلك، تعددت محاولات تعريف الشائعات، وتنوعت مفاهيم دراستها وزوايا النظر إلى أنواعها ودوافعها وعوامل انتشارها، هذا فضلاً عن التأثير الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج لتلك الشائعات. وهو ما سوف نتطرق لدراسته خلال الثلاثة مطالب التالية:

المطلب الأول
مفهوم ودوافع الشائعات

مفهوم الشائعة:

تعددت تعريفاتالشائعةاصطلاحا،لتوضحمفهومها،وتبينطبيعته،وترجع خلفيات تعدد تلك التعريفاتإلىمفهومالشائعةذاته،وإلىاختلافالباحثينفياتجاهاتتناولهملهذاالمفهوم، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي(٢):

(١)محمد منير حجاب: **الشائعات وطرق مواجهتها**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ١١.

(٢) رانيا عبد الله الشريف: **دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات**، مجلة العلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص ٩١.

عرفها الدكتور /حامد زهران بأنها: "
موضوع خاص يتناولها الأفراد بواسطة الكلمات بقصد تصديقها أو
الاعتقاد بصحتها دون توافر الأدلة اللازمة على حقيقته".

كما يعرفها
الدكتور /منير حجاب بأنها: "فكرة خاصة يعمل رجال الدعاية على أن يؤمن بها الناس، كما يعمل على أن ينقلها كل شخص إلى الآخر، حتى تذاع بين الجماهير جميعها".

لنخلص إلى أن الشائعة هي: " كل قولية تم الترويج له، وذلك بهدف إقناع الناس بذلك القول لتحقيق أهداف معينة، وتساهم الظروف في انتشار الشائعات من خلال وسائل أو أساليب مخططة".

دوافع الشائعة(١):

تسهم الدوافع النفسية لدى الأفراد– إلى حد كبير – في انتشار الشائعات، إذ أن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى تصديقها، حتى وإن أدركوا بالمنطق أن جزء منها غير حقيقي، إلا أن النوازع النفسية تتحكم في درجة ميلهم إلى تصديق الشائعات، كما يسهم عامل الإسقاط النفسي على درجه تصديق الشخص للشائعة، وذلك عندما تنعكس حالته الانفعالية، دون وعي منه في تأويله للبيئة المحيطة، في ظل عدم وجود الوقت الكافي للتثبت من صدق ما يسمعه أو يقرأه، وكذا صعوبة إثبات عدم صدق الشائعة، هذا فضلاً عن حب الاستطلاع الذي يدفع الكثيرين إلى الاستماع للترديدات المتعلقة بمشاهير المجتمع أو الأمور التي يكتنفها الغموض، أو الأحداث التي

(١)محمد منير حجاب: **مرجع سابق**، ص ١٥-٣٣.

يصعب تفسيرها، وهذه الدوافع عامة الجميع، وهو ما يفسر ظهور وانتشار الشائعات على مستوى كافة المجتمعات القديم والحديث منها بلا استثناء.

ويمكن تقسيم دوافع تداول الشائعات إلى نوعين، على النحو التالي:

أولاً: الدوافع العامة:

الشائعات ذات الدوافع العامة غالبا ما تكون شائعات موجهة، من قبل جهات حكومية أو أحزاب معارضة أو مؤسسات مجتمع مدني أو شركات تجارية على مختلف أنشطتها، فقد تكون هذه الشائعات سياسية تتعلق بالقادة السياسيين، أو كالشائعات الهجومية أو الاتهامية التي تطلقها قوة سياسية معينة ضد قوة سياسية أخرى، أو الشائعات التي تطلقها الحكومات بهدف صرف أنظار مواطنيهاعن قرارات وأحداث معينة تفترض أنها قد تلقى معارضه منهم،كما قد تكونشائعات ذات أهداف عسكرية تتعلق بالجيش وقاداته وتسليحه وتحركاته، إذ أن الشائعة من أخطر أساليب الحرب النفسية، كما أنها قد تستخدم بهدف رفع الروح المعنويةلأفراد القوات المسلحة (الدعاية البيضاء)،أو إضعاف الروح المعنوية للعدو(الدعاية السوداء)، وهناك شائعات ذات أهداف اقتصاديه تتعلق بالعملة أوبالنموالاقتصادي أوبالبنوك أو بالأسعار[1].

ثانياً: الدوافع الشخصية:

ترجع الدوافع الشخصية لدى أفراد المجتمعفينشر الشائعات إلى عدة دوافع، لعل أهمها (الدافع لاستطلاع الأخبار والمعلوماتوالفضول والرغبةفي الحديث والتدخل فيشئون الآخرين – التنفيس عن حالة القلق وحالة الكبت – دوافع الإسقاط – إدعاء المعرفة وحب الظهور– الميل إلى الاستباق – جذب الانتباه – تهدئة التوترات

(١) صبري محمد خليل خيري: **الإشاعة " تعريفها وأنواعها وعوامل انتشارها**"، ص١، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: https://drsabrikhalil.wordpress.com.

الانفعاليـة – تحقيـق المصـالح الشخصـية – التهـرب مـن الشـعور بالـذنب – الميـل للعدوان–الفراغ– الميل إلى التصديق – الترهيب والتخويف– الحاجة للشعور بالثقة – ضعف الوازعالديني).

شكل رقم (١)
(الدوافع المختلفة لتداول الشائعات)

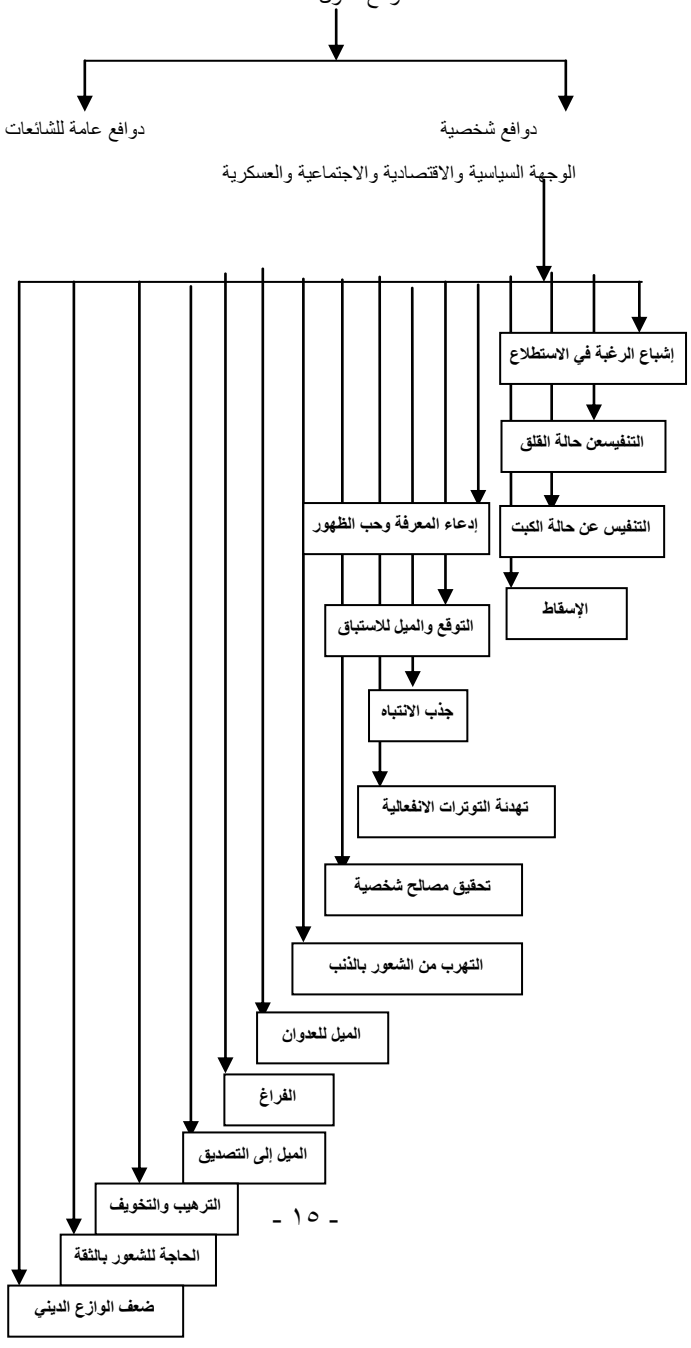

المصدر: محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ١٨.

المطلب الثاني

أنواع الشائعات وعوامل انتشارها

تصنيفات وأنواع الشائعات:

تُصنف الشائعات غالباًوفقاً لعدة عوامل، مثل أسلوب التخطيط لها، وأسلوب سريانها وطريقة انتشارها، والدوافع العقلية والنفسية لمصدرها، ومضمون الشائعة وموضوعها، والاتجاه الذي تسير فيه وأجوائها، والهدف منها، ومدى عموميتها، وشكلها ومدى انتشارها، والأدوات والوسائل المختلفة لنشرها.

ويمكن تقسيم الشائعات إلى عدة أنوع، نبرز أهمها فيما يلي[١]:

- **الشائعة الزاحفة(البطيئة):** وهيشائعةيتم ترويجها بهدوء وبطء، وبصورة سرية، وهذا التكتم يوحي للمتلقي – على غير الحقيقة – بأنها صادقة.
- **الشائعة السريعة(الطائرة):** وهيشائعة سريعة الانتشار،وسريعة الاختفاء أيضا.
- **الشائعة الغائصة:** وهي التي تظهر ثم تختفي، ثم تعاود الظهور إذا ما تهيأت لها الظروف، أو متى أراد مروجيها.
- **الشائعة الاتهامية(الهجومية):** وهيشائعة يطلقها شخص بهدف التقليل من مكانه منافس له.

(١) صبري محمد خليل خيري: **المرجع السابق**، ص٢.

- **الشائعة الاستطلاعية:** وهيالتيتستهدف قياسردودأفعال الشارعحيال اتخاذ قرار مستقبلي.
- **شائعة الإسقاط:**وهيالتي يقوم مصدرها بإسقاط صفاته الذميمة على شخص آخر.
- **شائعة التبرير:**وهيالتي يهدف مصدرها إلى تبرير سلوكه غير الأخلاقي تجاه شخص أو جماعه معينة.
- **شائعة التوقع:**وهي التي تنتشر عندما تكون الجماهير مهيأة لتقبل أخبار معينة أو أحداث خاصة، مهدت لها أحداث سابقة، فتأتي الشائعة هنا بالتوقع لتضع أفراد المجتمع في حالة من فوضى التوقعات والترقب وكثرة التحليلات الخاطئة، خاصة وأن المهارة في طرح الشائعة تعتمد على الغموض الذي يعتريها، مما يزيد الحيرة والقلق والتساؤلات حولها.
- **شائعةالتشكيك:**وهي التي تضع أفراد المجتمع في حالة من التشكيك بالقيادات السياسية والعسكرية، وتستهدف نزع عامل الثقة والمصداقية والتعاون.
- **شائعة الخوف:**دافعها الخوف من وقوع حدث معين يُخشى من وقوعه مستقبلاً.
- **شائعة الأمل:**دافعها الأملفي وقوع حدث سار في المستقبل، مثل شائعاتالانتصار في أوقات الحروب.
- **شائعة الكراهية:**دافعها كراهية شخص، أو نشر الكراهية بين الفئات الاجتماعية، أو إثارة النعرات الطائفية أو الحزبية.

عوامل انتشار الشائعات(١):

(١) راجع في ذلك :

- عوض عز الرجال متولي عفيفي: **الإشاعة" الأنواع والمكونات والانتشار**"، ص٧، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: https://www.alukah.net/culture/0/49530/.
- صبري محمد خليل خيري: **مرجع سابق**، ص٣.

هناك عدة عوامل إذا ما اجتمعت في الشائعة،فإنها تدعم من إمكانية رواجها وانتشارها، بل إنها قد تحل محل الحقائق في أذهان البعض، نتيجة لاستعدادهم النفسي لتقبلها، هذا فضلاً عن عدم التثبت منها بالمنطق، وعدم التعامل معها بوعي وفطنة وعلم؛ ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

- **أهمية الشائعة:**كلما انطوى موضوع الشائعة على شيء من الأهمية بالنسبة لمتلقيها؛ كلما أدَّى ذلك إلى حرصه على الاستماع لها، ونقلها مع إضافة بعض الانفعالات المساعِدة لها على الانتشار.
- **درجة الغموض:**أثبتت بعض الدراسات التي أُجرِيت للتعرُّف على مدى تأثير غموض الشائعة في انتشارها،أنهاتتسارع في الانتشار حيث يكون هناك تعتيم إعلامي، وغموض محيط بموضوعها، وقد وضع " ألبورت وليوبوستمان " معادلة رياضية لقياس نسبة انتشار الشائعة في كتاب علم نفس الشائعة ومفادها" انتشار الشائعة = أهمية الموضوع × مدى الغموض حول الموضوع"، وكلما اتسمت الحقائق ببعض الغموض،أدى ذلك إلى رواج الشائعة وانتشارها.
- **التوترات الانفعالية:** ومنها الشعور باليأس، وقد يسمع الشخص شائعة، فيُضِيف إليها انطباعاته، مما قد يغير ويحول مسارها.
- **التفاعل الاجتماعي:** كلما كان جو انتشار الشائعة يتسم بالتقارب والتجانس بين أفراده؛ ساعد ذلك الشائعةَ في الانتشار، ويعبر عن ذلك العلماء بمصطلح" بيئة الشائعة"؛ التي تحوي الظروف الملائمة لانتشار الشائعة.
- **درجة الوعي بمضمون الشائعة:**كلما قلَّت درجة الثقافة والوعي بمضمون الشائعة، كلما كان ذلك مساعدًا لها على الانتشار.
- **القابلية للتصديق:** موافقة الخبر هوى في نفس متلقيها يمنعه من التحقق منها، بل يدفعه لتصديقها والإيمان بمضمونها ونشرها، مثل " الانتصار – الهزيمة – التشيع للآراء والمذاهب ".

- **السمات الشخصية:** إذا كان مروج الشائعةيُجِيد العرض وفن الحوار؛ كان ذلك عاملاً هاماًلانتشارها.
- **انعدام تسليط مَلَكة النقد الذاتي:**وعدم قيام متلقي الشائعة بسؤال مروجها عن مصدر شائعته، بهدف التثبت منها.
- **عامل التربية:**فكلما كانت الأفراد تربيتهم أصَّلت فيهم منهج التحرِّي والتثبُّت – البحث والتيقظ – وطلَب الدليل والبرهان؛ فكانت التربية علمية عملية؛ كان ذلك مِعْوَل هدمٍ للشائعة، وحائطاً منيعاً أمامها.
- **ضعف ذاكرة الناقل:**مما يدفعه إلى مَلْءِ الفراغات التي تسبَّبت فيها ذاكرته من عنده، ومن ثَمَّ يحدثفقدان الضبط.
- **النقل الصحفي وصحافة الفضائح:**والتي تُكثِر من نشر الفضائح والشائعات.
- **الشك العام:**يتوقف سريان الشائعة على الشك والغموض في الخبرأو الحدث، فحينما تُعرف الحقيقة لا يبقى مجال للشائعة، لذا يعتبر البعض أن الشائعة مجرد " بديل " يعوض غياب الحقيقة الرسمية. فالشائعة تنتشر،عندما تتوقف المؤسسات – التي من المفترض أن تقدم الخبر الدقيق – عن مهامها الحقيقية.
- **شهوة الكذب لدى مروج الشائعة،** وحب الفضول لدى متلقيها.
- **القلق الشخصي**،وسوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- **سرعة تلقي الشائعة**،أو سذاجة المتلقي أو عقلية القطيع.
- **الترقب والتوقع،** وعدم الاستقرار وعدم الثقة.
- **الفراغ:** الناتج عن تفشي ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة،ومن صور الأخيرة البطالة المقنعة بأوراق البيروقراطية،ممثلة في وجود موظفين يتواجدون بمحال عملهم دون ممارسة عمل فعلي لمجرد تبرير تقاضيهم لرواتبهم،ولتعطيل الموظفين العاملين المنتجين بالفعل.

- **شيوع ظاهره الحرمانالإدراكي:**ومضمونها اقتصار الأفرادفي المجتمعات المغلقةعلى مجموعةمحدودة من المعارف، وممارسة عادات نمطيةمتكررة،دون التواصل معمجريات الحياة خارجها،وهنا يصبح إطلاق الشائعات وتلقيها محاوله لإيجاد جديد(١).

المطلب الثالث

مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج للشائعات

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNS) أحد أهم أشكال الإعلام الجديد (الإعلام البديل) (٢)، نتيجة للطفرة التي أحدثتها ليس فقط في مجال الاتصال بين الأفراد والجماعات، بل في نتائج وتأثير هذا الاتصال المتعدد الأبعاد؛ فقد نقلت الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة،ومنحت مستخدميه فرصاًهائلة للتأثير والانتقال عبر الحدود دون رقابة.

ففيالأعوام القليلة الماضية غيرت شبكة الإنترنت من عادات مستخدميها،في ظل الانتشار الواسع لمواقع التواصلالاجتماعيوالتيمكنتهم من التحكمفي طبيعة المحتوى المنشور بصورة جعلت هذا المحتوى منافساً لمحتوى وسائل الإعلام التقليدية، وهو ما أعطى أولوية للمضامين التييضطلعون بنشرها وتبادلها مع الآخرين بدرجة فائقة من الحرية، بدلاً من الاستخدام القاصر على متابعة ما تقدمه شبكة الإنترنت من مضامين.

وعلى الرغم من مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي بفعالية في ظهور ما يُعرف بـ"المواطن الصحفي"، إلا أن عدم توثيق الأخبار، وصعوبة التحقق من صحتها، وسلامة مصادرها، قد أسهم في جعل شبكات التواصل الاجتماعي أداة فاعلة

(١) عصمت سيف الدولة: **مذكرات قرية**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٧٤-١٧٥.

(2) Bolter, Jay, David: Grusin Richard. Remediation:UnderstandingNew Media,USA: TheMITPress;1stedition,(February 28,2000), P.,55.

أيضا في نشر الشائعات وسهولة تداولها، ومن ثمّ تصديقها والاعتقاد بصحتها، وبناء الأفكار والرؤى على أساسها[١].

لذلك أصبحت الشائعات من أهم أدوات حروب الجيل الرابع، والتي يتم استخدامها خلال الفترة الحالية لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية، من خلال عدة أدوات لتحدث آثارها السلبية والتي تزداد شيوعا وانتشاراً مع وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثة الفورية على الأجهزة الذكية وفي مقدمتها(تويتر– فيس بوك – واتس آب) نظراً لما تمتلكه من أدوات التفاعلية والانتشار والسرعة والقدرة الفائقة على التشهير السريع، وإثارة البلبة والتأثير في الرأي العام.

أبرز سمات الشائعات الالكترونية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي[٢]:

- **سرعة الانتشار:** لاسيما في ظل استخدام الهواتف الذكية وتعدد منصات التواصل الاجتماعي، فالأمر لا يحتاج سوىدقائق معدودة، لأن تجوب الشائعة الآفاق.
- **الأعدادالمتنامية للمتلقين:** نظراً لإمكانية قيام المتلقي بدور المرسل،وإعادة إرسالالرسالة المحتوية على الشائعة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تحتوي على عشرات الأعضاء الذين يعاودوا بدورهم تحويل تلك الرسائل لمتلقين آخرين وهكذا.
- **عدم التغيير:**تأخذ الشائعة الإلكترونية شكل موحد، فالمتلقي الذي يتحول إلى مرسل لا يقوم سوى بدور واحد هو النسخ واللصق أو إعادة التوجيه، وذلك بخلاف الشائعات التقليدية التي تتداولها الأفراد والتي يعتريها التغيير والتبديل، الذي قد يصل لحد التعارض في الكثير من الأحيان ويكون كفيلا بإسقاط الشائعة.

---

(١)شريف اللبَّان، سالي الشلقاني: **آليات التصدي وكيفية المواجهة: شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ص٣، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: http://www.acrseg.org/40856

(٢)عمر غازي: **الشائعات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي..الواقع وسبل المواجهة**، مركز سمت للدراسات، ص٢، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: http://smtcenter.net/archives/slider/

مصادر انتشار الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي(١):

- **الحسابات الوهمية:** هي التي تدون في فضاء الشبكات بأسماء مستعارة، وبعضها يحظى بشهرة واسعة، وعدد كبير من المتابعين، وقد تقوم هذه الحسابات بنشر بعض الأسرار الشخصية لبعض الشخصيات العامة كوسيلة لجذب المتابعين، وبعضها يجني الكثير من المال عن طريق الإعلانات المدفوعة التي يقوم بنشرها على حسابه، وقد انتشرت هذه الحسابات مؤخراً بصورة كبيرة، وهو ما يجعلها أداة سهلة لاختلاق الشائعات وتداولها على نطاق واسع.
- **المجموعات المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي:** أو الصفحات الخاصة التي يقوم بعض الأشخاص بإنشائها لصالح فكرة معينة، قد تكون الهجوم على إحدى الشخصيات على سبيل المثال، وقد يكون لهذه المجموعة أكثر من شخص لإدارتها(أدمنز admins)، وهو ماقد يجعلها أداة سريعة لنقل وتداول الشائعات، ومثالها المجموعات المنتشرة على " فيس بوك – واتس آب" التي تتميز بسمات تقنية تتيح إنشاء – ليس موقع واحد – بل عدة مواقع في ذات التوقيت بهدف تضليل المتابع لها[٢].
- **الحسابات الشخصية التي تقوم بمشاركة الأخبار من مواقع أخرى غير موثوقة على شبكة الانترنت:** وغالبا ما تكون هذه المواقع التي تتم مشاركة الشائعة من خلالها لا تحظى بثقة عالية، مثل كثير من المنتديات والمدونات، وبعض المواقع الالكترونية التي تخصصت في نشر هذه النوعية من الأخبار المكذوبة.

---

(١) رضا عبد الواحد أمين: **مواقع التواصل الاجتماعي والشائعات (النار والهشيم) المعالجات والحلول**، مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦، ص٤٤٢-٤٤٣.

(2) LucasBraun.Social MediaandPublicOpinion.MasterThesis. Vniversitat,Valencia(2012), P.,54.

- **الأخبار مجهولة المصدر**: التي يتم بثها عبر المواقع الالكترونية، وتكون منافية للحقيقة، أو مجرد تكهنات، أو بالونة اختبار لقياس رد فعل المواطنين.

دور شائعات مواقع التواصل في صناعة الأزمات السياسية والإرهاب (١)**:**

تضطلع الشائعات التي يتم بثها عبر مواقع التواصل الاجتماعيبدورًافاعلاًفي صناعة الأزمات والعنف والصراع السياسي،في ضوءاعتمادأغلبالمستخدمين اعتمادًا كليًا في الحصول على الأخبار والمعلوماتمن خلالها،خاصة وأن هذه المواقع مجانية ومتاحةلكافةالأفراد، ويأتي تأثيرها السلبي المباشر من خلال صناعة الفُرقة والتشتت والعنف بين المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة الشباب، باعتبارهم فئة يسهل إقناعها بمضمون تلك الشائعات المغرضة ويسهل تجنيدهم وتبنيهم لأفكار معينة، فأصبح من اليسير تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب من خلال تلك المواقع لسريتها ولسرعتها وسهولة تواصلهامع قطاعات كبيرة من الشباب في ظل عدم وجود رقابة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأخيرا، فإنانتشار الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ترجع للعديد من الأسباب المتداخلة والمتشابكة، لعل أبرزهاضعف التشريعات أو عدم الجدية في تنفيذها، وكذلك التقصير في التوعية بخطورة الشائعات وطرق تلافيها، وسبل التحقق من الأخبار، هذا فضلاً عن عدم قيام بعض الجهات الرسمية باستخدام ذات الوسائل –بالصورة المناسبة والفعالة – في نفي الشائعات أو نشر المعلومات الصحيحة والتواصل مع المواطنين.

---

(١) للمزيد راجع سالي بكر الشلقاني: **الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب**، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، بدون سنة نشر.

المبحثالثالث

أثر الشائعات على الاقتصاد القومي المصري

قد تستهدف الشائعة أحد أنشطة الاقتصاد الجزئي، فتتركز نتائجها على المتعاملين بذلك النشاط دون أن تمتد آثارها لبقية أفراد المجتمع. كما أنها قد تستهدف أحد متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة في الاقتصاد القومي بصفة عامة مثل العملة المحلية أو سعر الفائدة، فتمتد آثارها إلى المجتمع ككل.

وعلى ذلك، فكلما تزايدت أهمية المتغير أو الكيان الاقتصادي الذي تستهدفه الشائعة، كلما كان انتشارها أسرع وحجم وأعداد المتأثرين بها أكبر، لذا سوف نركز فيهذا المبحث علىدراسة مدى تأثير الشائعات على سوق رأس المال،وكذا سوق النقد المحلي والقطاع المصرفي المصري نظراً لتأثيرها المباشر على الاقتصاد القومي، وذلك في المطلبينالتاليين:

المطلب الأول

أثر الشائعات على البورصة المصرية

تعتبرسوق الأوراق المالية (البورصة) مرآة للاقتصاد، كونها تعكس تفاعل قوى العرض والطلب وتأثر هذه القوى بالحالة الاقتصادية العامة بالبلاد، إلا أن تداول الشائعات يعد أحد مصادر تهديد الأداء المنتظم للبورصة، خاصةوأن تلك الشائعات استفادت أكثر من أي وقت مضى من وسائل الاتصال والتواصل الحديثة،فتسري بصورة سريعة داخل سوق المالعبر الرسائل الإلكترونية والهاتف المحمول، الأمر الذي يمكنها من أن تُحدث انهياراً أو على الأقل تراجعاً كبيراً في أداء البورصة، أو انهياراً لأسهم شركات بعينها في البورصة.

أثر الشائعات على سوق الأسهم:

يعد المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق المالي من المؤشرات السابقة للأحداث، باعتبار أن أسعار الأسهم هي انعكاس لتوقعات الأحداث الاقتصادية التي

ستسود مستقبلا. وعليه فإن التحرك في مستوى المؤشر(*) سوف يعكس الوضع الاقتصادي المتوقع أن يسود، وبالتالي يساعد متخذي القرار بشأن رسم السياسة الاقتصادية من اتخاذ التدابير الصحيحة.

وتعد سوق الأسهم من أكثر الأسواق تعرضاً للشائعات لافتقارها للشفافية، الأمر الذي يساعد على سرعة انتشار الشائعة بأوساط المتعاملين في سوق الأسهم. وتأخذ الشائعة المتعلقة بسوق الأسهم عدة صور وأنماط تستهدف جميعها التأثير على كمية الأسهم المتداولة وأسعارها الاسمية وجميعها يؤدي إلى أرباح أو خسائر غير مبررة. ومن أهم أنماط الشائعات في سوق الأسهم (زيادة أرباح الشركة – زيادة أو خفض سعر الفائدة – قرب توزيع أرباح الأسهم – توسع مستقبلي للشركة – اندماج شركات – دخول مستثمرين مؤثرين) وغيرها من الشائعات المؤثرة في سلوك ومنهج المتعاملين في سوق الأسهم(١).

وعلى ذلك، فإن انعدام الشفافية بصفة عامة تساعد بعض المستثمرين على الترويج لشائعات تخدم أغراضهم الاستثمارية على حساب باقي المستثمرين، الأمر الذي يُحدث تقلبات غير مبررة في أسواق السلع والخدمات بصورة عامة وفي سوق الأسهم بصفة خاصة. ولعل من أهم الآثار السلبية لانتشار الشائعات في سوق الأسهم،هوتأثيرها على إعادة توزيع الثروة بين المستثمرين وفق منهج وهمي لا يستند إلى أية حقائق أو دلائل سوقية أو منطقية، ولا يتفق مع معطيات وقوى السوق الفاعلة. كما أن من أبرز المؤثرات السلبية للشائعات في سوق الأسهم، حرمان المجتمع من فرص استثمارية أكثر جاذبية على أرض الواقع نتيجة لانصراف رأس المال في اتجاه الشائعة على حساب الفرص الاستثمارية البديلة. وإذا أثبت الواقع عدم

(*) المؤشر، هو عبارة عن قيمة رقمية تقيس التغيرات الحاصلة في سوق المال ومنها سوق الأسهم.

(١) مفرح بن سعد الحقباني: **الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثلاثون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥٠٣.

صدق الشائعة، فإن الخسائر المالية الباهظة التي تكبدها المستثمرون سوف تكون كالمفقود من رأس المال الذي ضل طريقه الاستثماري وحرم المجتمع من مشاريع استثمارية أكثر كفاءة وجاذبية وفقاً للمنطق الاقتصادي السليم(١).

أثر الشائعات على عمليات البورصة(٢):

تتداخل عدة عوامل في تحديد أسعار الأوراق المالية، ومن هذه العوامل وجود مؤثرات نفسية على المتعاملين في سوق الأوراق المالية، والتي تتمثل في وجود معلومات غير صحيحة وغير مؤكدة تتعلق بالشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة، ويعد تداول هذه المعلومات بمثابة شائعات تؤثر على حركة واتجاه أسعار الأوراق المالية سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وقد يستمر الانخفاض فترة زمنية تؤدي إلى حدوث أزمة مالية.

وعلى ذلك، فإن أثر الشائعات على عمليات البورصة(*)يتمثل في تحريك أسعار الأوراق المالية، وحدوث أزمات مالية، على النحو التالي:

تحريك أسعار الأوراق المالية:

يقصد بها العمل على رفع أو خفض الأسعار خارج الإطار الطبيعي لسير السوق، أو التدخل في آلية العرض والطلب على الأوراق بخلق عرض أو طلب وهمي (مفتعل) بقصد رفع أو خفض الأسعار، إذ يلجأ بعض المضاربين إلى أساليب غير

---

(١) المرجع السابق: ص ٥٠٤.

(٢) طاهر شوقي مؤمن: **أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها**، كلية الحقوق، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، ص٣، بحث منشور على الموقع: https://www.researchgate.net/...Khalifa2/.../athr-alshayat-ly-mlyat-al.

(*) يقصد بعمليات البورصة، الأوامر التي يصدرها العملاء إلى الوسطاء لتنفيذها في البورصة وفق شروط العملاء وتحت إشراف لجان البورصة، وتتعدد صور عمليات البورصة بحسب شروط العملاء في إصدار الأوامر، فإذا كان الأمر الصادر يطلب التنفيذ حالاً كانت العمليات حاضرة أو فورية، وإذا كان الأمر يطلب التنفيذ مؤجلاً كانت العملية آجلة.

مشروعة لخلق طلب زائف من خلال شراء كمية كبيرة من الورقة المالية، مما يوحي بوجود طلب متزايد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الورقة، كما قد يعمدوا إلى خلق عرض زائف ببيع كمية كبيرة من الورقة المالية، مما يوحي بوجود زيادة في العرض، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الورقة.

ومن بين هذه الأساليب غير المشروعة، نشر وبث أخبار غير صحيحة عن الورقة المالية، بهدف تعظيم الأرباح، وبالتالي تؤدي الشائعات إلى تحقيق أرباح غير عادلة للمستفيدين من ترويجها، مقابل تحقيق خسائر غير عادلة للمتضررين الذين تعرضوا لخداع مروجي الشائعات.

ولقد اهتمالمشرع المصري بذلك، فنص في المادة ٦٣ فقرة ٤ من قانون سوق المالرقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨ على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فيأي قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أصدر عمداً بيانات غير صحيحة عن الأوراق المالية التي تتلقى الاكتتاب فيها جهة مرخص لها بتلقي الاكتتابات"[١].

وعلى ذلك،فإن الشائعات تؤثر – بصورة مباشرة – على حركة أسعار الأوراق المالية بالبورصة، وهي حركة غالباً ما تأخذ أحد اتجاهين:

١) **اتجاه الصعود:** برفع أسعار الأوراق المالية،إذا كانت الشائعات ذات أثر إيجابي على التداول بالبورصة، كشائعة اعتزام الشركة المصدرة للورقة شراء أصول جديدة أو التوسع في مشروعاتها القائمة أو الإعلان عن شراء حصة في شركة أخرى.

(١) المادة (٦٣) فقرة ٤ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٩٢.

٢) **اتجاه الهبوط:**بخفض أسعار الأوراق المالية،إذا كانت الشائعات ذات أثر سلبي على التداول، مثل وجود نية للاستحواذ على الشركة أو بيعها أو وجود خسائر بالشركة.

المشاركة في إحداث الأزمات المالية:

لا يقتصر أثر الشائعات على تحريك أسعار البورصة فقط، سواء ارتفاعاً أو هبوطاً، بل أحياناً ما يكون هبوط الأسعار بصورة هائلة ومتسارعة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية.

ويترتب على حدوث الأزمات المالية انهيار الشركات أو البنوك وإعلان إفلاس الكثير من المشروعات، ففي أزمة الكساد العظيم Great Crash والتي بدأت عندما أقفل مؤشر Dow Jones في ٣ سبتمبر عام ١٩٢٩ عند ٣٨١ نقطة، وفي ٢ أكتوبر من ذات العام انخفض المؤشر بما يعادل ٤٩ نقطة واستمر انخفاض أسعار الأوراق المالية لمدة ثلاثةأعوام حيث أقفل المؤشر في ٨ يوليو عام ١٩٣٢ عند ٤١ نقطة، وخلال تلك الفترة أفلست العديد من الشركات، وانتشرت البطالة، وانخفض الطلب على السلع والخدمات، وانخفضت معها أسعارها، وفشل المدينين في الوفاء بما عليهم من التزامات للبنوك، وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، وفشلت في تلبية طلبات العملاء في سحب ودائعهم، وتم إعلان إفلاس الكثير من البنوك، ففي الولايات المتحدة وحدها تم إعلان إفلاس حوالي ٥٠٠٠ بنك، وكشفت التحقيقات عن حدوث انحراف في أسواق رأس المال، ووجود ممارسات غير أخلاقية انطوت على غش وخداع وتضليل للمستثمرين، ومن هذه الممارسات استغلال ثقة العملاء بقيام السماسرة بتزويدهم بمعلومات مضللة ترتب عليها تشجعيهم على إبرام صفقات بيع أو شراء، وحدوث اتفاقيات تلاعب في أسعار الأوراق المالية تتم بواسطة شخصين

أو أكثر بهدف إحداث تغييرات مفتعلة في الأسعار بغرض تحقيق الربح، وتم ذلك من خلال ترويج الشائعات عن سوء حالة المنشأة أو الشركة المعنية(١).

وفي أزمة عام ١٩٨٧ وكانت بانهيار بورصة وول استريت بنيويورك، وقد بدأت باستمرار ارتفاع مؤشر Dow Jonesبناء على دعايات مضللة بداية من أول يناير ١٩٨٧ وحتى حدوث الأزمة في ١٩ أكتوبر ١٩٨٧، وتم إرجاع أسباب حدوث الأزمة لعدة أسباب منها، أن ارتفاع الأسعار قبل حدوث الأزمة كان بناء على معلومات مضللة، وأن بداية الانهيار كانت بشائعات مغرضة مضمونها الادعاءبانخفاض وشيك في قيمة الأوراق المالية،مما دفع المستثمرين للهرولة كالقطيع للتخلص مما في حوزتهم من صكوك، وقد رأى البعض أن السبب الرئيسي للأزمة هو وجود معلومات مضللة وشائعات،فضلاً عن توافر أسباب أخرى، وساعد على حدوث الانهيار الظروف الاقتصادية والمالية العالمية المصاحبة في ذلك الوقت(٢).

وفي أزمة البورصات الأسيوية عام ١٩٩٧ جاء في تحليل أسبابها توافر عدة عوامل اقتصادية ونقدية وسياسية، بالإضافة إلى وجود عوامل نفسية والشائعات، وأن طبيعة المقامرة تجعل المضاربين – وهم أغلب المتعاملين في البورصة – يتلقون أية معلومات ولو مجرد شائعات ويتصرفون على أساسها دون تفكير، وأن انتقال الأزمة من تايلاند إلى باقي بورصات دول النمور الأسيوية وباقي دول العالم، بسبب العامل النفسي والشائعات(٣).

---

(١)منير هندي: **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص١٧٣ – ١٧٩.

(٢)نصر علي أحمد طاحون: **شركة إدارة محافظ الأوراق المالية في مصر**، رسالة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص١٧٥ – ١٨١.

(٣)محمد عبدالحليم عمر: **التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية**، المنتدى الاقتصادي الثالث المنعقد في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي عن أزمة البورصات العالمية، ص١٠٣ – ١٠٤.

وعلى ذلك يتبين لنا أن الشائعات تعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على عمليات البورصة، فلا يمكن تصور أن عامل واحد يؤثر على العمليات وإنما هي مجموعة من العوامل ومن أبرزها الشائعات، والتي يتمثل أثرها في تحريك أسعار الأوراق المالية والمشاركة في حدوث الأزمات المالية.

المطلب الثاني

أثر الشائعات علىسوق النقد المحلي والقطاع المصرفي المصري

يواجه الاقتصاد المصري تحديات ضخمة للحفاظ على استقراره ونموه، إلا أن الشائعات التي تستهدف القطاع المالي والمصرفي المصري باتت تسبب إحدى العقبات أمام مسيرته، ويمكن إيجاز آثارها على العملة المحلية والقطاع المصرفي، فيما يلي:

أثر الشائعات على سوق النقد المحلي[1]:

تتمثل أهمية العملة في أنها تلعب دور الوسيط في التبادل والمقياس الأنسب للقيم والوسيلة المثلى للدفع الآجل والمستودع الآمن للثروة، لذلك فإن سوق التعامل في العملات يتأثر وبصورة حساسة وسريعة بالشائعات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الغير مبررة ويُعرض المتعاملين فيها للمخاطر والخسائر الفادحة.

فقد يتم استهداف التأثير على سوق النقد المحلي من خلال الترويج لشائعة كالادعاء باعتزام السلطات النقدية بالبلاد تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار. فإن لم تتمكن تلك السلطات من سرعة إزالة الغموض المحيط بالشائعة، فإن أهمية العملة المحلية سوف تكون كافية لتزويد الشائعة بسرعة انتشار عالية، لتنعكس آثارها الاقتصادية سلباً على كافة المواطنينوإضعاف ثقتهمفي العملة المحلية، الأمر الذي سيدفع العديد منهم إلى محاولة التخلص من الجنيه خشية انخفاض قيمته مستقبلاً، والسعي لشراء الدولار للرغبة في الاستفادة من الارتفاع المرتقب لسعره، وبالتالي يزداد

(١) مفرح بن سعد الحقباني: **مرجع سابق**، ص ٤٩٠- ٤٩٣.

الطلب على الدولار وتزداد الكمية المعروضة من الجنيه، فتنخفض قيمة الأخير فعلياً في مقابل الدولار.

من جهة أخرى، فقد يترتب أيضاً على شائعة تخفيض قيمة العملة، تنشيط التعاملات النقدية التي تتم خارج دائرة التعامل الرسمي، أو ما يعرف " بالسوق السوداء"، الأمر الذي قد يضعف من سيطرة السلطات النقدية ويقلل من قدرتها على تحديد الكمية اللازمة لتصحيح الخلل في سوق النقد. هذا فضلاً عن إمكانية مواجهة البنوك الرسمية لصعوبات تمويلية، من جراء اتجاه بعض المتعاملين لاستبدال العملة – من خلال السوق السوداء– مما قد يؤدي إلى خسائر ضخمة ناجمة عن قيام البعض بالتحصل على العملات الصعبة بالسعر الرسمي ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة بالسوق السوداء.

كما قد يؤدي انتشار تلك الشائعة إلى إثارة التخوفات بأوساط التجار لخشيتهم من انخفاض قيمة العملة المحلية، مما قد يدفع الكثير منهم لزيادة الطلب على السلع الأجنبية، بهدف تلافي الارتفاع المستقبلي في قيمة العملة الأجنبية، مما يستتبعه زيادة إضافية في عرض العملات المحلية، وكذا في الطلب على العملات الأجنبية. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد حاجة السلطات النقدية لكميات إضافية من العملات الأجنبية بهدف سد حاجة السوق المتزايدة عليها، مما يزيد من استنزاف رصيد الدولة من العملات الصعبة.

ومن أهم الآثار السلبية لتلك الشائعة إمكانية حدوث حالة من التضخم(Inflation)، نتيجة لزيادة المعروض من العملة المحلية الغير مصحوبة بزيادة في القدرة الإنتاجية للدولة، إذ أنه من المتوقع أن يسعى التجار للاستفادة من الشائعة عن طريق التقليل من المعروض من السلع بهدف تحقيق فوائد مرتفعة، كما سيتجه المستهلكون للتوسع في الطلب خشية الارتفاع المستقبلي للأسعار، وبالتالي

حدوث زيادة في الطلب الكلي، وانخفاض في العرض الكلي، فيحدث ارتفاع حقيقي وإضافي في المستوى العام للأسعار. وبحدوث التضخم تفقد السلع المحلية قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ويتقلص التصدير ويزداد الاستيراد من تلك السلع، ويزداد عجز الميزان التجاري، ويتزايد بالتالي استنزاف العملات الأجنبية بصورة أكبر، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضافة المزيد من الأعباء على كاهل السلطات النقدية الملتزمة في الأصل بتأمين احتياجات السوق من العملة الصعبة.

أثر الشائعات على القطاع المصرفي المصري(١):

تكمن خطورة تأثير الشائعات على القطاع المصرفي في أن انتشارها والتهاون في عدم التعامل السريع والفعال معها، قد يخلق حالة من عدم الثقة في النظام المصرفي الذي يعد بمثابة العمود الفقري للبنيان الاقتصادي، وقد تمتد هذه الحالة من بنك لآخر وتصاب المنظومة بعدوى الهلع والذعر وتخلق أجواء من عدم الثقة وخوف المودعين على مدخراتهم لدى البنوك،الأمر الذي قد يؤدي إلى الحالة المعروفة (بالذعر البنكي) وهو يحدث عندما يتسارع عملاء بنك ما أو عدة بنوك بسحب مدخراتهم في آن واحد تخوفا من عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

ولقد تعرض القطاع المصرفي المصري للعديد من الشائعات خلال المرحلة المنقضية التي استهدفت زعزعة الثقة في النظام المصرفي، والتأثير بالتالي على الاقتصاد المصري، لعل أبرزها ما يلي:

- نشر شائعةعام ٢٠١٣ عقب صدور قرار البنك المركزي بخفض الفائدة علىالإيداع إلى ٩.٢٥% وسعر الإقراض إلى ١٠.٢٥%، والترويج لها عبرمواقع التواصل الاجتماعي من خلال تحريض المودعين علىضرورة سحب

(١) شريف بدوي: **صناعة الشائعات في القطاع المصرفي**، الأهرام الاقتصادي، اقتصاد وأعمال، على الموقع http://ik.ahram.org.eg/News/67265.aspx بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣.

مدخراتهم من البنوك المحلية بادعاءقيام أغلب المودعين بسحب مدخراتهم من البنوك خشية فقدها،حيث قام البنك المركزي بالتعامل الفوري معالشائعةباتباع قاعدة هامة في إدارة الأزمات وهي"سرعة رد الفعل مع ذكر الحقائق"، وأصدر بياناً رسمياً نفي خلالهمضمون الشائعة،وأضح أن قرار البنك المركزيلا يشملزيادة نسب السحب الطفيفة التي لم تتعدي ١٠%، وأن الزيادة في نسبة السحب خلال هذا الوقت من العام طبيعية،نظراًلحرص المواطنون علىصرف رواتبهم قبل فترة أجازة العيد، فضلاً عن تزايد الإقبال خلال تلك الفترة علىالحصول علىالعملات الورقية الجديدة(١).

- تداول شائعة عام ٢٠١٦ عبر مواقع التواصل الاجتماعي،مضمونها قيام السلطات النقدية السعودية والألمانيةباستبعاد الجنيه المصري من سلة تعاملاتهما في بنوكها. وقيام البنك المركزي المصريبإصدار بياناً رسمياًأوضح خلاله أن الجنيه المصري ليس عملة حرة متداولة في السعودية حتى يتم منعها، وأنه ليس ضمن سلة العملات الرئيسية المتداولة عالميا مثل الدولار واليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني ومؤخرا اليوان الصيني(٢).

وعلى ذلك، فإن لم يتم التعامل الفوريمع هذه الشائعات، لتمكنت من التأثير السلبي على أداءالقطاع المصرفي وعلى قرارات المستثمرين والمتعاملين مع البنوك، لذا كان لزاماً علىالسلطات النقدية وكافة الجهات المصرفية المعنية أن تسارع في تكذيب الشائعات المتعلقةبالقطاع المصرفي،وعدم الاكتفاء بذلك بل ينبغي الإعداد لخطوات يتخذها القطاع المصرفي قبل أن يتعرض لشائعات مستقبلية، وهو ما يُطلق

(١)الخبر المنشور تحت عنوان، **كيف تخلص البنك المركزي من الشائعات**، على الموقع https://www.vetogate.com/2988319 بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠.

(٢)الخبر المنشور على الموقع: https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-news/ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥.

عليها "مرحلة الاستعداد لمواجهة الأزمة"، وصولاً لبناء الثقة بين العملاء والمستثمرين في القطاع المصرفي والتعزيزمن قوته وصلابته.

في ضوء ما سبق، فقد تنبهت الحكومة المصرية لخطر الشائعات على المجتمع والاقتصاد المصري، فصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩، بإنشاء مركز إعلامي لمجلس الوزراء، يكون مقره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمجلس. ويتولى المركز الإعلامي، طبقا للقرار، القيام بعدد من المهام والأنشطة التي تهدف لتحقيق التواصل الفعال بين الحكومة بكافة أجهزتها ووسائل الإعلام المختلفة، من خلال توضيح الحقائق للرأي العام، ودحض الشائعات حول مختلف القضايا والموضوعات في إطار من الشفافية والمصداقية، كما يتولى المركز الإعلامي أيضاً مهام عرض إنجازات وأنشطة الحكومة للمواطن المصري بصورة إعلامية مبسطة وشاملة، مع توضيح جهود الحكومة لحل مشكلات المواطنين، وتخفيف المعاناة عن كاهل المواطن المصري[١].

وأخيرا وبالرغم من الجهود المستمرة من قبل الدولة لمحاربة الشائعات،إلا أنها تظل خبراً ينتشر بين أفراد المجتمع ولابد من مواجهتها بكافة السبل، المدعومة بالشفافية، التي تستهدف بناء الثقة بين أفراد المجتمعوالدولة بكافة قطاعاتها ومؤسساتها، لتحقيق الرفاهية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

(١) الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، المركز الإعلامي:
http:// www.cabinet.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Pages/default.aspx

النتائج:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، مايلي:

- تعد الشائعات من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تستهدف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، نظراً لمخالفتها للواقع، وتسببها غالبا في اتخاذ قرارات وإجراءات خاطئة تنعكس بالسلب على المقدرات الفردية والقومية وتعطل آليات اتخاذ القرار السليم.
- يجب التفرقة بين ممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير الذي كفله له الدستور، وبين اتخاذ البعض لممارسات خاطئة بترويج الشائعات.
- تزداد الشائعات شيوعا وانتشاراً مع وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثة الفورية على شبكة المعلومات الدولية " الانترنت"، نظراً لما تمتلكه من أدوات التفاعلية والانتشار والسرعة والقدرة الفائقة على التشهير السريع، وإثارة البلبلة والتأثير في الرأي العام.
- لا يقتصر تأثر الجانب الاقتصادي بالشائعات على المتغيرات الفردية فحسب، بل يمتد كذلك لينال من المتغيرات المجتمعية كالعملة المحلية ويؤثر على المؤسسات المالية والنقدية كسوق رأس المال والجهاز المصرفي.
- يؤدي سريان الشائعة بين أفراد المجتمع إلى إعاقة السلطات النقدية والمالية عن اتخاذ القرار السليم، ويرفع من تكاليف التدخل اللازم لتصحيح الخلل، كما يحدث عندما تتعرض العملة المحلية لشائعة تتعلق بمستقبل صرفها مع العملات الأجنبية الأخرى.

التوصيات:

تضع الدراسة مجموعة من التوصيات، وتتلخص في النقاط التالية:

- الشفافية في نشر الأخبار الدقيقة والموضوعية خاصة بشأن الموضوعات التي تهم الرأي العام، على أن يتم بثها بمواقع التواصل الاجتماعي ومختلف القنوات الإعلامية ذات نسب المشاهدة المرتفعة، كخطوة استباقية من جانب الدولة لتلافي الترويج للشائعات المغرضة، مع سرعة الرد على أية شائعات تستهدف إثارة الفتن والبلبلة بأوسط المواطنين.
- إنشاء بوابة الكترونية حكومية للتعامل مع الشائعات، تضطلع باستقبال كافة الاستفسارات حول الشائعات، وتكون جميع الوزارات ممثلة بها، وتتولى كل جهة الرد على الاستفسارات الخاصة بها وعرض الحقائق بالأرقام في إطار من الشفافية.
- ضرورة تبنى وزارتي التربيةوالتعليم، والتعليم العالي،إضافةمواد علمية داخل محتوى مقرراتها الدراسية تتناول بالدراسة والتحليل مخاطر الشائعات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وكيفية التصدي لها.
- مداومة التوعية ورفع المستوى الثقافيوالمعرفيللمواطنين،وصولاً للتحلي بالتفكير المنطقيوالنقدي عند متابعة أي خبر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعادة النظرفي التشريعات الخاصةبالجرائم المعلوماتية ونشر الشائعات، والعمل على تغليظ العقوبات حيال مروجيها.
- فرض رقابة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة في رصد وتتبع مصادر الشائعات، وحظر مايُنشر عبرها من شائعات، وإغلاق المواقع المشبوهة التي تروجها، واتخاذ الإجراءات القانونية الفورية حيال القائمين عليها.

- مداومة التأكيد على ضرورة تحقيقالتعاون الفعال بين المواطنين والجهات الأمنية المختصة، لمكافحة الشائعات وملاحقةمروجيها.

بالنسبة للبورصة المصرية:

لمواجهة تأثير الشائعات علىسوق الأسهم وعمليات البورصة، يُقترح الآتي:

- إلزام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالإفصاح عن كافة المعلومات بصورة صحيحة ومحددة، وضرورة المتابعة الجدية لذلك بصفة دورية للتأكد من الالتزام بتلك التعليمات.
- إنشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها مراقبة أداء كافة المتعاملين بالبورصة، بهدف ضبط المعاملات، وتوقيع عقوبات إدارية وجنائية رادعة حيال مروجيالشائعات أو المعلومات المضللة.
- مداومة إصدار نشرات توعوية ينصب محور اهتمامها على توعية المتعاملين بالبورصة من مخاطر الترويج للشائعات، وتوضيح العقوبات المقررة حيال مروجيها بهدف تحقيق الردع العام.

بالنسبة للقطاع المصرفي المصري:

يمكن اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة لمجابهة مخاطرتأثير الشائعات على القطاع المصرفي:

- قيام السلطة النقدية – متمثلة في البنك المركزي المصري –بتعيين متحدث رسمي يتولى الرد الفوري علىأيةشائعات تتعلق بالقطاع المصرفي ونفيها عبر القنوات الرسمية مع توضيح الحقائق بالأرقام.
- بالتوازي مع المقترح السابق، يتم إنشاء وحدة لمراقبة الشائعات المصرفية تعمل بالتنسيق مع المركز الإعلامي لمجلس الوزراء،يكون هدفها الرئيسي حصر ونفي أيةشائعات قد تؤثر سلبا على انتظام أداء القطاع المصرفي.

- نشر رقم ساخن يتمكن من خلاله العملاء أو المستثمرين من التحقق من عدم صحة شائعة ما،من خلال التواصل المباشر مع الأطراف المعنية.
- التواصل المباشر والفوري مع العملاء والمستثمرين، عقب الترويج لأية شائعة مثل إرسال رسائل نصية للعملاء لنفي شائعة ما وتوضيح الحقائق.
- نشر أفلام ونشرات توعويةحول مخاطر تداول الشائعات المصرفية دون التأكد من صحتها.
- مداومة التأكيد على قوة القطاع المصرفي، والتدعيم بالأرقام والمستندات لذلك.

مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...

١) خالد مصطفى فهمي: **حرية الرأي والتعبير**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢.

٢) رانيا عبد الله الشريف: **دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات**، مجلة العلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٣) رضا عبد الواحد أمين: **مواقع التواصل الاجتماعي والشائعات (النار والهشيم) المعالجات والحلول**، مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦.

٤) سالي بكر الشلقاني: **الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب**، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، بدون سنة نشر.

٥) شريف اللبَّان، سالي الشلقاني: **آليات التصدي وكيفية المواجهة: شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: http://www.acrseg.org/40856

٦) شريف بدوي: **صناعة الشائعات في القطاع المصرفي**، الأهرام الاقتصادي، اقتصاد وأعمال، على الموقع http://ik.ahram.org.eg/News/67265.aspx بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣.

٧) صبري محمد خليل خيري: **الإشاعة " تعريفها وأنواعها وعوامل انتشارها"**، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: https://drsabrikhalil.wordpress.com.

٨) طاهر شوقي مؤمن: **أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها**، كلية الحقوق، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، بحث منشور على الموقع:

https://www.researchgate.net/...Khalifa2/.../athr-alshayat-ly-mlyat-al

٩) عبد الحكيم حسن علي العيلي: **الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام " دراسة مقارنة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠) عصام الدين فرج: **حرية الرأي والتعبير في مصر**، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، ٢٠٠٥.

١١) عصمت سيف الدولة: **مذكرات قرية**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.

١٢) علي الدين هلال: **الإعلام بين الحرية والمسئولية**، مجلة النهضة، المجلد١١، العدد ٤، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠.

١٣) عمر غازي: **الشائعات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي..الواقع وسبل المواجهة**، مركز سمت للدراسات، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: /http://smtcenter.net/archives/slider

١٤) عوض عز الرجال متولي عفيفي: **الإشاعة" الأنواع والمكونات والانتشار**"، بحث منشور على شبكة الانترنت بالموقع التالي: https://www.alukah.net/culture/0/49530/.

١٥) كمال الجوهري: **الحدود القانونية لحرية الرأي**، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٣٩، ٢٠٠١.

١٦) ليلى عبد المجيد: **تشريعات الإعلام " دراسة حالة على مصر**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

١٧) محمد عبد الحليم عمر: **التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية**، المنتدى الاقتصادي الثالث المنعقد في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي عن أزمة البورصات العالمية.

١٨)محمد منير حجاب: **الشائعات وطرق مواجهتها**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٩) محمود شريف بسيوني، محمد هلال: **الجمهورية الثانية في مصر**، دار الشروق، القاهرة.

٢٠) مفرح بن سعد الحقباني: **الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثلاثون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠٠١.

٢١) منير هندي: **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

٢٢) نزار أيوب: **حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية** "، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١.

٢٣) نصر علي أحمد طاحون: **شركة إدارة محافظ الأوراق المالية في مصر**، رسالة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

٢٤) هشام بشير: **حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير**، جامعة بني سويف، بدون سنة نشر.

٢٥)نص المادتين (١٤، ١٥) من الدستور المصري، الوقائع المصرية، العدد ٤٢ " غير اعتيادي"، الصادر في ٢٠ إبريل ١٩٢٣.

٢٦)نصوص المواد (٥٤، ٥٧، ٦٥، ٦٧، ٧٢، ٢١١، ٢١٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٢٧)المادة (٦٣) فقرة ٤ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٩٢.

٢٨) التعليق رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في يوليو ٢٠١١.

٢٩) الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، المركز الإعلامي:

http:// www.cabinet.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Pages/default.aspx

٣٠) الخبر المنشور تحت عنوان، كيف تخلص البنك المركزي من الشائعات، على الموقع https://www.vetogate.com/2988319 بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠.

٣١) الخبر المنشور على الموقع: https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-news/ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥.

32) Bolter, Jay, David: Grusin Richard. Remediation:UnderstandingNew Media,USA: TheMITPress;1stedition,(February 28,2000), P.,55.

33) LucasBraun.Social MediaandPublicOpinion.MasterThesis. Vniversitat,Valencia(2012), P.,54.